



Word and Meaning as a Problem in the Rhetorical and Miraculous Heritage of Arabs

Abeer Obeid Al-Shbeil*

Department of Arabic Language and Literature, Irbid University College, Al-Balqa' Applied University, Jordan

Abstract

Objectives: The study aims to provide a comprehensive overview of the relationship between words and meaning. Its integrative approach draws insights from various environments, involving critics, linguists, rhetoricians, and philosophers. The study explores the different paths taken in the debate between the two poles: expression and meaning. It also highlights the connection between these binary poles at the level of discourse and the relationship between language and thought.

Methods: The study follows an integrative approach. It begins with an introduction that distinguishes between the functional and literary levels of discourse. It then explores the relationship between language and thought, tracing the paths taken by the issue of expression and meaning. The study presents the opinions of prominent figures in each path and discusses these viewpoints.

Results: The study reveals that the duality of word and meaning has been addressed in literary and rhetorical heritage through four paths. The first path emphasizes the primacy of the word, the second emphasizes the primacy of meaning, the third emphasizes the integration and interaction of imagery and form, and the fourth emphasizes integration within the structure of the text while considering grammatical meanings. The study also indicates that the two most promising paths for exploring the duality of word and meaning are the third and fourth paths.

Conclusions: The study concludes that the issue of word and meaning is deeply rooted in literary and critical heritage, engaging scholars over many centuries. There is no evidence to suggest that the presence of that issue extended over time from the beginning of the 3rd Hijri century until the 6th Hijri century, in various environments involving speakers, critics, rhetoricians, and philosophers.

Keywords: Word, meaning, dialectic, rhetoricians, system theory.

إشكالية ثنائية اللفظ والمعنى في التفكير النبدي والبلاغي عند العرب

عبير عبيد الشبيل*

قسم اللغة العربية وأدابها، كلية إربد الجامعية، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن

ملخص

الأهداف: تهدف الدراسة إلى تقديم صورة متكاملة لقضية اللفظ والمعنى، قامت تكامليتها على الإفادة من بحثات عديدة عن تلك القضية: النقاد واللغويين والبلاغيين والفلسفه، وبيان المسارات المختلفة التي اتخذتها تلك القضية في جدلها بين قطبيها: اللفظ والمعنى، وبيان صلة قطبي الثنائية بمستوى الخطاب، وعلاقة اللغة بالفكر.

المنهجية: تتبع الدراسة المنهج التكاملي، فالدراسة تقدمت بتوطئته تمثلت في التفريق بين مستوى الخطاب الوظيفي والأدبي، ثم بنيت صلة اللغة بالفكر، وتتنوع المسارات التي اتخذتها قضية اللفظ والمعنى وذكرت آراء أعلام كل مسار، وناقشت تلك الآراء.

النتائج: بحثت الدراسة أن ثنائية اللفظ والمعنى أخذت في التراث النبدي والبلاغي أربعة مسارات: الأول الانحياز للفظ، والثاني الانحياز للمعنى، والثالث تكامل وتفاعل الصورة مع الهيولي، والرابع التكامل في إطار بنية النص في ضوء توخي معانٍ التحوّل وأن أفضل مسارين بحثت في ضوئهما ثنائية اللفظ والمعنى هما: الثالث والرابع.

الخلاصة: كشفت الدراسة أن قضية اللفظ والمعنى قضية راسخة ومتجلدة في التراث النبدي والبلاغي، وشغلت الدارسين على مدى قرون عديدة، وليس أدلى على ذلك من أن حضور تلك القضية امتد زمنياً منذ بداية القرن الثالث الهجري حتى القرن السادس الهجري، وفي بحثات متعددة من المتكلمين والنقاد والبلغيين والفلسفه.

الكلمات الدالة: اللفظ، المعنى، جدلية، البلاغيين، نظرية النظم.

Received: 22/6/2023
Revised: 8/10/2023
Accepted: 11/12/2023
Published online: 1/10/2024

* Corresponding author:
dr.abeer.sh@bau.edu.jo

Citation: Alshbeil, A. O. . (2024). Word and Meaning as a Problem in the Rhetorical and Miraculous Heritage of Arabs. *Dirasat: Human and Social Sciences*, 51(6), 403–412. <https://doi.org/10.35516/hum.v51i6.5099>



© 2024 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license <https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/>

المقدمة:

تشكل ثنائية "اللفظ والمعنى" جدلية من أعمق الجدليات الراسخة في التراث النصي و البلاغي عند العرب، لتشمل الفلسفه واللغويين والنقاد والبلاغيين.

لقد امتد حضور تلك الجدلية من القرن الثالث وحتى السادس الهجري، فتبين لنا أن أعلام التراث درسوا تلك الثنائية عبر مسارات متعددة. الأول منها هو الانحياز لللفظ ومثله الجاحظ، أما الثاني فهو الانحياز للمعنى ومثله ابن قتيبة وابن جني وابن طباطبا والتوكيدي أما الأخير فمثله الفلاسفه الذين بحثوا تلك الثنائية في إطار الهيولي والصورة، بينما قدمت نظرية النظم للجرجاني مستوى جديداً في دراسة تلك الثنائية في إطار التكامل في بنية النص في توخي معانى النحو.

مستويات الخطاب:

إن تتبع المبحث اللغوي لدى علماء العصر العربي الإسلامي الوسيط يُفضي بالمتبع إلى أنهم بحثوا مشكلة المبني "اللفظ" و"المعنى" على أساس من المعاشرة والمقابلة بين نوعي الكلام: العادي (الوظيفي) والأدبي (المجاز)، ومما أفضت إليه المقابلة أن حصول "العلاقة" بين المعانى والألفاظ يكون أعمق وأوسع في الاستعمال الأدبي، وخاصة حين يكون الاستعمال على مستوى "الخطاب" لأنه يقوم أساساً على إدراك البنية اللغوية، وأسلوب أدائها في تشكيل المعنى".

وفي الخطاب الأدبي وما له من خصائص مائزة، على أنه من المجاز تبين الباحثون مستوىين في إجراء اللغة: الأول يُجريه صاحبه (المؤلف) أو (الناظم)، مجرّى العرف والعادة، (الاحتذاء)، والثاني يُجريه صاحبه على غير العرف والعادة، يتتجاوز الموصفات ل تستجيب اللغة لمقاصده وتصوراته، واصطلاح على هذا بـ"الإنشاء".

ورغم التقسيم السابق فإن معاينة خصائص الاستعمال اللغوي في المستوىين السابقين يشمل النص بمستويات: الصوت، والتركيب، والدلالة في سعي لقراءة الكيفيات التي تتحقق فيها دلالة المبني (اللفظ) على معناه، ضمن آليات: دلالة المطابقة ودلالة التضمن ودلالة الالتزام، ولم يفت الباحثين التمييز بين معنى الدلالة عند المناطقة واختلافها عن معناها عند اللغويين والنحاة (علي سامي النشار، 1947، ص 27)، وكانت تلك الكيفيات تفضي إلى الإشكالات الناتجة عن التعابير اللغوية وغير اللغوية للتزييل العزيز، مما هي الأدوات اللغوية لعلم جديد هو علم الإعجاز، في سعي من أرباب البلاغة لفك المغاليق في الخطاب الشعري وتوضيح خصوصية الصياغة الأدبية الناتجة بالضرورة عن الانزياح عن الإجراء العادي للغة، وقد أطلقوا على هذه الظاهرة مجموعة من المفاهيم: كالمجاز، والتوجز، والعدول، أو إخراج القول على غير مُخرج المأثور والعادة والتوظيف.

ومن بين أن معالجة الظاهرة الأدبية في إطار المجاز يشخص الوعي بخاصية "التكامل" بين ثنائية اللفظ والمعنى، وما كان التكامل بين الطرفين هو الغاية نفسها عند المناطقة والبلغيين، فهم "يفرقون بين المعنى في ذاته مجرّداً عن بعد الاستطيقي، والمعنى الذي يتشكل فيه ذلك البعد (لطفي عبد البديع، 1970، ص 3)، وتبعد مسألة التفرقة المنوه بها قائمة على إدخال "الواسطة" كمفهوم يميز نوعي الدلالة الأدبية، فالوصول إلى المعنى في النص الأدبي يتحقق – على الرابع- من خلال التشابك الدلالي، فيستحيل المدلول – بفعل التشابك- إلى دال، حيث تبلغ قضية التلامم بين المعنى واللفظ الحد الأقصى، ويتاح لفهم الإحاطة بأية "تعاضد" الوحدات الدالة في فضاء شامل متكامل قارٍ متلاحم في بنية عامة.

المبني والمعنى "الهيولي والصورة"

نجد بين ثانياً المبحث البلاغي في المدونات العربية الإسلامية رؤية شبه متكاملة لعلاقة الالتحام بين المبني والمعنى، فليس الالتحام الجامع بين الأطراف سوى تشخيص نوعي لظاهرة التأليف القائم على مفهوم الهيولي والصورة، والقابل للتطبيق على كل الموجودات، ورغم التباعد بين الهيولي وبين الكلام النفسي "القديم" فإنه من الممكن إجراء التقارب بين الطرفين حين يتعلق الأمر بالكلام والمنطوق أو النص المحقق "المكتوب"، ومن الصورة والمادة نستنتج فكرة صورة المعنى، ولا بد من الإقرار بالخصوصية النوعية للشعر والأدب المنشور، على أنه تشكيل متميز يفضي إلى ضرورة التكامل بين هيئة التأليف المفظية وهيئة التأليف المعنوية.

إن فكرة الصورة والمادة تقع ضمن شمول نظري على أنها بعض من نظرية العلل الأربع: العنصر، والصورة، والفاعل، والغاية. فالعلل الطبيعية إما أن تكون عنصرية، وإما أن تكون صورية، وإما فاعلة، وإما تامة، وأعني بالعنصرية عنصر الشيء كالذهب الذي هو عنصر الدينار، وأعني بالصورة صورة الدينار، وأعني بالفاعلة صانع الدينار الذي وحد صورة الدينار بالذهب، وأعني بالتامة المنفعة، ونيل المطلوب منه (الكتبي، ص 269-270). و من منظور فلسي يرى الفلسفه أن الانطباع الخارجي للصورة على المادة يسمح لكثير من الموجودات أن تشترك في المادة، وإن اختلفت في الصورة التي تمنحها التغاير والتفرد، "فاختلاف الموجودات إنما هو بالصورة لا بالهيولي، وذلك أننا نجد أشياء كثيرة جوهرها واحد، وصورها مختلفة (إخوان الصفا وخلان الوفا، 1928، ص 4).

ومما لا ريب فيه أن الفلسفه وعلماء الإعجاز تمكنا من الفصل بين المادة والصورة (اللفظ و المعنى) وأخضعوا فكرة الالتصاق بين اللفظ و المعنى

إلى المنظور المعياري، وبهذا خضعت فكرة الالتصاق لـ "الجدوى" التي يولد لها "شكل المادة، أو مادة الشكل"، فلا وجود لطرف في غياب الآخر "فالهيولي لا تتجزء عن الصورة الجسمية" فليس للهيولي أن توجد وحدها معزولة عن الصورة، و ليس للصورة وحدها أن توجد بلا هيولي (ابن مسكونية، 1913، ص30).

فالتصور المتكامل للفلسفه يبلغ حده الأقصى عندما يتعلق الأمر بعلاقات المعانى بالألفاظ، و فعل ذلك في بناء "النص" ومن الجلي أن البالغين ولا سيما علماء الإعجاز ممن ساهموا في صنع المدونات الفكرية واللغوية والبلاغية يرون أن لا إمكانية لأن ينطلق المعنى إلى العالم والوجود الفعلى إلا بـ "اللفظ" وإن الانطلاق المذكور لا يغدو قائمًا محققاً كاملاً إلا بإيقاع التطابق بين الدول والدلولات حقه، ليغدو تصوّرًا مستويًا قائمًا على إدراك علائق الوحدات المتكاملة في النص، بالاستناد إلى معانٍ "علم النحو" وقواعده..
اللغة والفكر..

ثمة ما يشبه الإجماع عند المفكرين واللغويين "أن اللغة والتفكير يكونان وحدة لا انفصام فيها، تعد اللغة فيها ظاهرة مستقلة على الرغم من الدور الرئيس للتفكير، كما تقوم في الوقت نفسه بتأثير معاكس على التفكير، فلا وجود للغة دون وجود التفكير، وإن التفكير غير ممكن دون اللغة، وقد نشأ كل من اللغة والتفكير في وقت واحد، ولا توجد أفكار إلا بقدر ما تتحقق في أشكال مادية "لغوية" محددة (جعفر دك الباب، 1996، ص25).

يبدو هذا الرأي، رأياً مدرسيّاً يقوم على التشخيص المباشر، وأن التجريد ممتنع منهجياً، ففي الموروث العربي الإسلامي ثمة إقرار بإسناد الظاهرة اللغوية إلى "الوضع والاصطلاح" كافتراض من الافتراضات في النشأة، والأمر سواء إن كانت الألفاظ موضوعة إزاء الصور الذهنية، أي الصورة التي تصورها الواقع عند إرادة الوضع، أم كانت بإزاء الماهيات الخارجية فإن ذلك يتضمن الإقرار بخاصية الاعتباط (عبد الرحمن حاج صالح، 1974، ص33).

إن ملزمة الدول لمدلولاتها هو الذي يُجيئ لعملية الفكر أن تكون، وذلك أن تكامل الصورة الذهنية مع دولتها الحسية يفسح المجال لكمال هذه الفعالية بوضع قواعد استخلاص المفاهيم والمجردات من الصورة الفردية التي هي انعكاس لأعيان الأشياء، ثم يُتيح لعمل الفكر المتحقق لغة أن يستبطن ذاته، ويتأمل نفسه كما تجلى ذلك في البحث اللغوي العربي الوسيط، ولابن سينا رأي مهم هو: "معنى دالة اللفظ أن يكون ارتسم في الخيال مسموع اسم، وارتسم في النفس معنى، فتعرف النفس أن هذا المسموع لهذا المفهوم، فكلما أوردته الحس على النفس التفتت إلى معناه.(ابن سينا، 1970، ص4) ولم يغفل الفلسفه المسلمين في العصر الوسيط عن مشكلة النطق الحادث في اللسان المشخص في الصوت المفصح عمّا في النفس، كما أتّهم ميزوا بين النطق عبر اللسان وبين النطق الداخلي "النفسي" ، أو ما يعرف اليوم بـ "الكلام الدلالي الداخلي" و يقدم الفيلسوف أبو نصر الفارابي 260-339هـ رأيه حول ذلك من خلال مناقشته مصطلح المنطق، يقول: "إنه مشتق من النطق، وهي لفظة دالة على معانٍ، منها الدلالة على القول الخارج بالصوت، وهو الذي تكون به عبارة اللسان عمّا في الضمير، والثاني القول المترکز في النفس(الفارابي، 1970م، ص140-141). فالفارابي رغم نزوعه الفلسفى فإنه يُعيد أصل المصطلح إلى ظاهرة الاشتغال، ومهمماً ابتعد المشتق عن المشتق منه، فإنه يحتفظ ببعضِ أصيل منه، ويتحذّلاته معنى اضافياً جديداً.

ومن الفلسفه المسلمين الذين أغنو المبحث الفلسفى، والآخر غير الفلسفى "علماء الكلام الأشاعرة" ، وكان لهم باع طويل في تاريخ الأمم وأديانها وفي مقدمتهم أبو الفتح الشهريستاني 479-548هـ، فقد قدم رأياً في النطق الداخلي مؤدّاه: "النطق الداخلي يُطلق على التمييز العقلي والتفكير النفسي والتصور الخيلي على أنه معانٍ مختلفة في ذهن الإنسان" (الشهريستاني(د.ت)، ص318-319)

وحق يثبت التطابق والتحاذى بين بنية العبارة المجسدّة للنطق الخارجى وبنية المنطق الداخلى المجسدّ للمعنى النفسي، يلزم إلباب المعانى جسم الأصوات اللغوية، وهذا ما يمهّد منطقياً ولغوياً لإعادة طرح مشكلة اللفظ والمعنى من خارج المبحث اللغوى كما هي في داخله، ويمهد أيضاً لفكرة التشاكل بين الدول الخارجية وبنية المدلولات الداخلية، يقول الفارابي: "تركيب الألفاظ يتم شبيهًا بتركيب المعانى المركبة التي تدلّ علينا الألفاظ المركبة". حتى ان كانت الألفاظ دالة على معانٍ مركبة ترتبط بعضها ببعض، ويتحرى أن يجعل ترتيب الألفاظ مساوياً لترتيب المعانى في النفس(الفارابي، 1970، ص141-140) لقد جهد الفارابي - من موقعه كفليسوف - في تحقيق وحدة الملفوظ والمعنى النفسي، ولم تكن جهود الفارابي والفلسفه الآخرين لتتوقف عند حدود التفلسف، فقد امتدت إلى حدود اللغويين والبلاغيين، وبعد عبد القاهر الجرجاني أهم من تلاقت عنده جهود الفلسفه مع جهود اللغويين والبلاغيين العرب من قبله.

ولعل تأسيسات أبي الفتح عثمان بنجني 392-322هـ، في فلسفة اللغة هي التي أمدت علماء القرنين الخامس والسادس الهجريين بالمصطلح والمنهج، في مسألة اللفظ والمعنى يؤكّد ابن جني إن العرب - فيما أخذناه عنها، وعرفناه من تصرف مذاهبيها - عنایتها بمعانٍها أقوى من عنایتها بآلفاظها... وأن سبب إصلاحها آلفاظها وطردها إليها على المثل والأحذية التي قنّتها لها.. وحصرتها عليها ما هو إلا لتحسين المعنى وتشريفه، والإبانة عنه وتصويره، وأن زينة الألفاظ وحلتها لم يقصد بها إلا لتحسين المعنى وحيطتها، فالمعنى إذاً هو المخدوم المكرّم، واللفظ هو المبتدل الخادم (ابن جني، ص150) ولا يكاد عالم في اللغة أو البلاغة أو متفلسف أو متكلّم من مفكري التراث العربي الإسلامي ينعتق من الإلحاح على قضية التطابق والتشاكل بين الألفاظ والمعنى.

فأبو حيyan التوحيدى (310-412هـ) يرى أن الخلاف بين اللفظ طبّيعي والمعنى عقلي، وبهذا كان اللفظ بائداً على الزمان، لأن الزمان يقوّى أثر الطبيعة بأثراً آخر من الطبيعة، ولهذا كان المعنى ثابتاً على الزمان، لأن مستملي المعنى عقل، والعقل إلّي، ومادة اللفظ طينية، وكل طيني مهافت (التوحيدى، 1953، ص 115). ويبدوأن معظم البلاغيين وال فلاسفه في القرون الهجرية من الثاني إلى بداية السادس يصدرون عن أصول مشتركة، وتجمعهم مخيلة مشتركة، ومعظم آرائهم تعتمد مسلمة شبه يقينية، وهي تماثل المعاني المنطبعة في النفس، في حين تبدو الظاهرة اللغوية قائمة على الوضع والاصطلاح.

وأما الجاحظ فيرى أن "المعاني مرسوطة إلى غير نهاية، وممتدة إلى غير نهاية، وأسماء المعاني مقصورة معدودة، ومحصلة محدودة" (الجاحظ، ص 76)، ولا يخرج الجاحظ من فضاء الدال والمدلول المفردین، فلا يكون اللفظ اسمًا إلا وهو مُضمنٌ بمعنى، وقد يكون المعنى ولا اسم له، وذلك أن الوجود الحق للمعنى لا يتحقق إلا في الحين الذي يتبرّن فيه بليوس لفظ، ولهذا عزز التوحيدى كرامة المعنى، فقال: "كل ما صح معناه صح اللفظ به، وما بطل معناه بطل اللفظ به، وذلك أن الأغراض المعقولة والمعاني المدركة لا يُوصل إليها إلا باللغة الجامعة للأسماء والأفعال والحروف" (التوحيدى، 1953، ص 111). وفي هذا يشير التوحيدى - من موقعه كمؤلف شمولي - إلى مشكلة مفردات اللغة ووحدتها الباروموتية، وأن امتلاك اللغة كأدلة لإنتاج الفكر لا يكون جزئياً، فلا بد من إدراكها كألا موحداً، وعلى المتكلّم ألا يلتجأ إلى اجتزاء بعض من كل.

وأما إخوان الصفا فيقولون: "بفكرة التكامل الوجودي القائم بين الألفاظ والمعاني المشابه لتكامل الأرواح والأجساد، وإن كل معنى لا يمكن أن يُعتبر عنه بلفظ ما في لغة ما فلا سبب إلى معرفته" (إخوان الصفا وخلان الوفا، 1928، ص 318 وص 120). والرأي في مسألة المبني والمعنى عندهم مؤسس على آرائهم في شؤون الوجود الكلى، ولئن تباعدت بعض الآراء من المفكرين التراثيين عن بعضها، فإن ما يجمع بينها هو الإجماع على التوازي بين الكلام النفسي والكلام اللسانى.

في فلسفة اللغة كما لدى الفلاسفه المسلمين في العصر الوسيط هضّ المبحث اللغوي على إسناد وظيفة التعبير عن محتوى العقل من أفكار اللغة، وهنا تصبح اللغة واسطة الفكر، وبناء عليه تم تشبّه العلاقة بين الفكر واللغة بعلاقة الجسم باللباس، واللغة ليست اللباس وحسب، بل هي جسم الفكر ذاته.

تطابق اللفظ والمعنى

تبعد الاتجاهات العامة لمسارات المعنى في الخطاب الشعري المدّون - كأحد أبنية التراث العربي الإسلامي - تمضي باتجاه المعاني، لكن المعاني راسخة ومكرورة، ولذا كان الاهتمام منصبًا على اللغة / "الأسلوب" ترسيحاً للقيم في احترام المعاني، وتقديرًا للكفاءة الفنية الفردية للشاعر، الذي يصنع لنفسه الفرادى المميزة له عن غيره، ويصنع لنفسه أيضًا التميّز عبر الصورة المخرجة للمعنى المتميزة بخصوصية العبارة تفريعاً وتوليداً، وقد أشار اللغويون إلى أهمية الفرادى في بنية القصيدة في الطور التأسيسي للمرحلة الكتابية، ولعل مقوله الخليل بن أحمد الفراهيدي: "الشعراء أمراء الكلام، يصرفونه ألى شاؤوا، ويجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم من إطلاق المعنى وتقييده، ومن تصريف اللفظ وتعقيده، ومد المقصور، وقصر المدود، والجمع بين لغاته، والتفرقة بين صفاتيه، واستخراج ما كُلّت الألسن عن وصفه ونعته، والأذهان عن فهمه وإيضاحه، فيقربون البعيد، ويبعدون القريب، ويتحجّّّون، ولا يُتحجّّ عليهم، ويصورون الباطل في صورة الحق، والحق في صورة الباطل، (القرطاجي، ص 143-144)." تمثل دليلاً على ما تقدم، ومن الواضح الذي يفضي إليه نص الخليل حضور الأدب/الشعري في المتن المعرفي لطور التأسيس على نحو مغاير للنثر منفرداً ببنية لغوية متميزة، ولا يخضع لقوانين الكتابة النثرية والأنواع الأخرى، وهنا يشير نص الفراهيدي إلى الوظيفية المنسنة إلى كل نوع، وإلى أن حضور الأنواع سيفرض في المتون النقدية والبلاغية تصورات خاصة لمشكلة اللفظ والمعنى، وللبنيّة العامة على نحو غير منفصل تمام الانفصال، ولا متصل تمام الاتصال.

وكان الجاحظ أعم من تكلّم على البنية العامة التي حصر الحديث عنها بدراسة النظم وتلاميم الأجزاء، وحسن الوصف، وقد أفاد من عملية استقراءه بنية النص القرآني، والبنية الشعرية العامة، ومن خلال حديثه عن الخاصة وال العامة وجد أن "كلام الناس في طبقات، كما أن الناس أنفسهم في طبقات، وذلك أن العامة استخففت أقل اللغتين أو أضعفهما، و تستعمل ما هو أقل في أصل اللغة، وتدع ما هو أظهر وأكثر. في حين يكون البصّر بجوهر الكلام البليغ عند رواة الكتاب أعم، وعلى السنة حذّاق الشعر أظهر، هذا الجوهر المتحقّق بالاعتماد على الألفاظ المتخيّرة والمعنى المتخيّبة وعلى الألفاظ العذبة والمخارج السهلة، والدبياجة الكريمة، وعلى السبك الجيد، وعلى المعاني التي إذا صارت في الصدور عمرتها وأصلحتها، وفتحت للسان بباب البلاغة ودللت الأقلام على مدافن الألفاظ، وأشارت إلى حسان المعاني (الجاحظ، 1951، ص 20، ص 24).

فالجاحظ في النص السابق يميز بين البيان بوصفه أداة للإدراك، وبين "حسان البيان" بوصفه غرضاً مقصوداً لذاته، وهو توظيف الظاهرة اللغوية في رفع كفاءة الخطاب، حتى يغدو كأنه غاية، وهذا ما يطال اللحظة المفردة، ويطالها وهي في التركيب، أي علاقتها بالمعنى، وانسجام وحدتها الصوتية المكونة لبنيتها، ثم يطرح مقولته التي تُعلّي من شأن اللفظ، يقول: "أن يكون اللفظ كريماً في نفسه"، وكأنه ينتصر للغة العليا، فاللفظ الكريم هو المنتقى على قدر الشروط التي حددتها الجاحظ في غير موقع وغير مرة، فإذا ما تحققت الشروط ارتبط اللفظ في علاقة علياً بالمعنى.

وقد أشار الجاحظ إلى إمكان وجود معنى من دون لفظ، ولكن وجد من الحال "أن يكون اللفظ اسمًا إلا وهو مضمون

بمعنى (الجاحظ، 1961، ص 262)، ورغم هذا الفصل المتبثق من طبيعة المنهج، فإن الجاحظ يرى أن إمكانية الالتفاف والتتطابق بين الطرفين قائمة "إذ إن الأسماء في معنى الأبدان والمعاني في معنى الأرواح، فاللفظ للمعنى بدنٌ، والمعنى للفظ روح... ومن أراد معنىًّا كريماً فليتعمّس له لفظاً كريماً، فإن حقَّ المعنى الشريف اللفظ الشريف" (الجاحظ، 1951، ص 136).

ويثير الجاحظ مشكلة الإطالة، فيربطها بخصوصية المعنى، لأن تفاعل الطرفين تفرضه أحطاف المعنى، وإن عملية الإبداع تكون بعدم تفضيل طرفٍ على طرف، وهنا يقول الجاحظ: "فسرُ البلغاء من هبأ رسم المعنى عشقاً لذلك اللفظ، وشغفاً بذلك الاسم حتى صار يجرُ إليه المعنى جرًّا ويلزق به الزaca" (الجاحظ، 1961، ص 159)، وبالاستنتاج تكون القاعدة الأولى لعلاقة اللفظ بالمعنى تقوم على المطابقة بين الطرفين.

وتعده صياغة الجاحظ لقواعد العلاقة بين اللفظ والمعنى بمثابة المبادئ التأسيسية التي تقبل الانتقال إلى المراحل الزمانية التي تليه، وكان قوله: "من علم حق المعنى أن يكون الاسم له طبقاً، وتلك الحال له وفقاً، ويكون الاسم له لا فاضلاً ولا مفضولاً، ولا مقصراً، ولا مشتركاً، ولا مضمناً... فالزناقة أصحاب الفاظ في كلامهم، وأصحاب تهويل، لأنهم حين عدموا المعنى، ولم يكن عندهم منها طائل، مالوا إلى تكلف ما هو أقصر وأيسر وأوجز كثيراً" (الجاحظ، 1969، ص 365).

فأي اختلال بين الطرفين – اللفظ والمعنى – سيؤدي إلى تفضيل طرف على حساب طرف، فإذا احتل التوازن بين الألفاظ والمعاني ظهر العجز في الإبداع عن مبتغى الكتابة، ومنها القصور في الوظيفة الإبلاغية التي من خلالها يمكن تحقيق الإفهامية من خلال توازن المعنى والمفهوم، يقول: "البيان هو الدلالة الظاهرة على المعنى، وإن أحسن الكلام ما كان قليله يغريك عن كثierre، ومعناه في ظاهر لفظه" (الجاحظ، 1951، ص 75-83) وكان الجاحظ يشير إلى مشكلة الإطالة في الكتابة الممتدة من الطور الشفوي، فيزيد الكلام الملفوظ على حساب المعنى المضمن، أو على حساب الدلالة المباشرة، فالتعبير عن المقصود يمكن بالعديد من الأساليب المختلفة عن المتصرّف الواحد، ومن الخصائص التي يلح عليها الجاحظ في لغة الأسلوب الأدبي اعتمادها على الطاقات الإيجابية في الظاهرة اللغوية أكثر من اقتصارها على طاقاتها التصريحية (عبد السلام المساي، 1981، ص 140) وهنا إذ يعدل الجاحظ عن التصرّح إلى الإيحاء بتأثير من عقليته الاعتزالية، وما عزّ ذلك عنده أن التراث الشعري العربي غني بالعدول إلى الإيحاء عن غيره، وفي التنزيل وجد الجاحظ في الإعجاز ما يعزّز اتجاهه.

ومن القضايا التي أثارها الجاحظ وهو يعاين اللفظ والمعنى الإيجاز، وقد تبدّى له ذلك خاصية من خواص الأسلوب في التنزيل العزيز، وفي هذا يقول في كتاب له: "آي القرآن تعرف بها فصل ما بين الإيجاز والحنف والزوائد والفصول والاستعارات، فإذا قرأتها رأيت فضلها في الإيجاز والجمع للمعنى الكثيرة بالألفاظ القليلة. فمنها قوله تعالى حين وصف خمر أهل الجنّة "لا يصدّعون عنها ولا ينذرون" – الواقعة 19 "فهاتان الكلمتان قد جمعتا جميع عيوب خمر أهل الدنيا" (الجاحظ، 1969، ص 86). ويثير الجاحظ إلى مسألة تكثيف الدلالة في القرآن الكريم، ويراهَا آتية من الطاقة الإيحائية للغة، وذلك أن الدلالة الموحية تعمق المسافة بين مستويات المتكلمين في تلقي مضمون الخطاب، وتبعد المجال للتأويل الذي أعلى عبد القاهر الجرجاني من شأنه، يقول: "إن رهان العقول التي تستيقن، ونضالها الذي تمحن قواها في تعاطيه هو الفكر والرواية والقياس والاستنباط" (الجرجاني، 1954، ص 135-136) والتأويل ارجاع اللفظ المحتمل لمعانٍ مختلفة إلى معنى واحد، فيقال: تأويل القرآن، وينجأ إليه خاصة لتوضيح أوصافٍ ومعانٍ، لا تقبل على ظاهرها، كذلك يُردد بالجسمية أو المكانية بالنسبة للباري جل شأنه، والتأويل في الدين من قرآن وحديث هو تفسير النصوص الدينية على غير ظاهرها، تفسيراً يتناسب مع مبدأ بعينه، أو فكرة خاصة" (الموسوعة العربية الميسرة، ص 1986، ص 478)، وأما التأويل في الفلسفة المعاصرة فقد ارتبط منذ القرن الخامس عشر بمصطلح الأنطولوجيا Ontologie، فهو ينخرط ضمن التأمل الوجودي في الفلسفة من جهة، وباللغة كموضوع للتأمل ولملائحة الكنينونة في التعديدية الدلالية للنص من جهة أخرى" (عمارة ناصر، 2007، ص 31). وليس التأويل في الفلسفة الحديثة بعيد عن التأويل الجاحظي في اللفظ والمعنى، فالتأويل عنده يُلغى مفهوم الوضوح والتزامن، ليقيم الدلالة في "طبقات" المعنى، وتبعد قضيته المشاكلة والمطابقة بين طرفين الدلالة قائمة لتحقيق الوضوح والإقرار بقدرات الإيحاء الكامنة في اللغة لتحقيق الإفهام، يقول الجاحظ: "كما أنه لا ينبغي أن يكون اللفظ عامياً وساقطاً سُوقياً، فكذلك لا ينبغي أن يكون غريباً وحشياً"

(الجاحظ، 1951، ص 144). إلا أن الانصراف القصدي إلى الغموض لا يقتضي استعمال الغريب من اللفظ أو الوحشية منه، فالسياق إما أنه يوضح الدلالة لأي لفظ، وإما أنه يخفيها، وبناء على ما تقدم أراد الجاحظ موقفاً مزدوجاً من الصنعة: الإفهام والوضوح وهما من الدواعي للاقتصاد في التأليف.

ويؤكد الجاحظ أهمية الصنعة في الشعر، ويؤكد قيمة الشكل فيه، ويرفض ترجمته، فيقول: "الشعر لا يستطيع أن يُترجم، ولا يجوز عليه النقل، ومتى حول تقطّع.. وبطل وزنه، وذهب حسنه، وسقط موضع التعجب" (الجاحظ، 1969، ص 74).

هنا يؤكد الجاحظ أن "الشكلانية" على توافق مع خواص الشعر القائمة على إيلاء اللغة المهمة العليا، ولذلك أطلق مقولته المعروفة "المعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربى والبدوى والقروى والمدنى، وإنما الشأن فى إقامة الوزن، وتخير اللفظ، وسهولة المخرج، وكثرة الماء، وفي صحة الطبع وجودة السبك، فإنما الشعر صناعة، وضرب من النسج، وجنس من التصوير" (الجاحظ، 1969، ص 132). ويبدو هذا الرأى كأنه حكم صدر عن

القضاء، فهو أي الجاحظ ينسف المتوازي الذي أقامه بين اللفظ والمعنى، إلا أن هذا النصف سياسي غير علمي، ويبدو قائمًا من خلال التنازع الشعوي في دولة الخلافة، وهنا يلتقي – مؤقتاً – مع الفلسفة الأرسطية القائلة: بتقدم الصورة على الهيول "المادة" أي الشكل على المادة.

الانحياز للمعنى

رغم ما أبداه ابن قتيبة الدينوري (213-276هـ)، من اهتمام حول ثنائية اللفظ والمعنى، فإنه كان يرى في المعنى الطرف الأهم، وقد بحث في بلاغة القرآن، ومن بحثه هذا أطلق ما عرف عنه "معجز التأليف وعجب النظم" (ابن قتيبة، 1954، ص. 3). وهنا إذ يُقر بالثنائية بين اللفظ والمعنى فإنه لا يهتم بالبنية العامة، ولا يتحدث عن التحام أجزاء النص، ولا عن ضرورة الانتظام المتكامل لعناصر البنية، وذلك لاهتمامه بالمعنى وتبنّيه منظوراً قيمياً، يكمل به ما رأه نقصاً في نظرية الجاحظ التي قدّمت صورة المعنى على غيرها، إذ إن جوهر الحسن يمكن في الصياغة الجميلة للمعنى، وليس المعنى في ذاته.

وفي قراءة الناقد طه أحد إبراهيم لابن قتيبة، يرى أنه أراد "بالمعنى الفكرة التي يُبين عنها البيت" (طه أحد إبراهيم، 1985، ص 118). ويتنزل المعنى عند ابن قتيبة في مستويين: مستوى قيمي أخلاقي، ومستوى صوري يبدو مضموناً في اللفظ، ويدو في الصياغة – على أنه الصورة المثلثة في تعارض قيمة المعنى وأخلاقيته، وهنا يتحقق الضرب الأول من الأضرب الأربع التي ألمَّ نفسه بها، وهو جودة المعنى وحسن اللفظ، ثم يتبع ذلك بأن فائدة المعنى وجدواه أخلاقياً تكملان هندسة الصياغة، وذلك لأن الموقف عنده مشروط برؤية أخلاقية في وظيفة الشعر، حيث يراها قيمة سامية لا مندوحة عنها، ليكون الشعر مكوناً معرفياً، وفي أعم المواقف يؤيد ابن قتيبة التركيز على المعنى، ويرى في التركيز "جائراً حستاً" ونرجح أن يكون انحيازه للمعنى ناتجاً عن التزامه بالدفاع عن القرآن، وإبطال رأي القائل به بالكذب" (ابن قتيبة، 1954، ص 131).

وقد رأى في الضرب الذي "جاد معناه وقصرت ألفاظه عنه" أن القيمة الأخلاقية تعوض، في زيادة جودة المعنى، في الوقت الذي تقصر الصياغة عن تحقيق الإنابة اللائقة، ويمثل لذلك بقول لبيد بن ربيعة

ما عاتب المرأة الكريمة كنفسه
والمرء يصلاحه الجليس الصالح

فقد أبدى رأياً في هذا البيت، يقول: "هذا وإن كان جيد المعنى والسبك فإنه قليل الماء والرونق" (ابن قتيبة، 1967، ص 68). ويدو أن "الحكمية" الظاهرة في البيت كانت وراء قلة الرونق التي اكتشفها ابن قتيبة، وينضاف إلى الحكمية "العقلنة" التي أبداهما الشاعر، والأمران أزواجاً فنية التي يقوم عليها الشعر، وكان البيت صنف نفسه ضمن الضرب الفاسد اللفظ والحسن المعنى.

وحول بيت النابغة الذبياني الذي يُظهر فيه الخوف من النعمان:

خطا طيف حجن في حبالي متينة
تمدُّها أيدٍ إليك نوانزُ

يقول: رأيت علماءنا يستجدون معناه، ولست أرى ألفاظه جياداً، ولا ميئنة لمعناه" (ابن قتيبة، 1967، ص 68).

وفي قول ابن قتيبة: "ولا ميئنة لمعناه" إشارة بینة لخصائص الصناعة ذاتها، وفيها إقرار بتولد المعنى منها، مما سيعطي لثنائية اللفظ والمعنى خاصية العنصرين المنصرين في البنية الموحدة، ويظهر ذلك في ضرب أطلق عليه: "حسن لفظه وحلا، فإذا أنت فتشته لم تجد هناك فائدة في المعنى" (ابن قتيبة، 1967، ص 68). فالمعنى الذي تفرزه الصياغة لا يؤكد سبقاً أو جودة، إنما المسألة تجلوها فائدته، أي قيمتها من حيث التصور الاجتماعي لقيمة الشعر.

ومن المستنتج أن "صورة المعنى" التي ابتدعها تظهر في عمله "مجازات القرآن المصوحة على غرار مجازات الكلام عند العرب، فخصائص القرآن البلاطية تجعله ممتنعاً عن الترجمة" إذ لا يقدر أحد من المترجمين على أن ينقله إلى شيء من الألسنة، كما نقل الإنجيل من السوريانية إلى الجبشية والرومية، وترجمت التوراة والزبور، وسائل كتب الله تعالى إلى العربية، لأن العجم لم تتسع في المجاز اتساع العرب" (ابن قتيبة، 1954، ص 16) وفي قوله تعالى.. الأنفال 58 "إِنَّمَا تَخافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبَذُوهُمْ عَلَى سَوَاءِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَانِثِينَ" ، فلو أردت أن تنقل هذه المعاني فإنك لن تستطيع إلا بالألفاظ مؤدية للمعنى، فتبسيط مجموعها، وتصل مقطوعها، وتظهر مستورها، إن كان بينك وبين قوم هدنة وعهد فخفت منهم خيانة ونقضها، فأعلمهم أنك نقضت ما شرطت لهم، وأذتهم بالحرب، لتكون أنت وهم في العلم بالنقض على استواء". (ابن قتيبة، 1954، ص 16)

ورغم إدراك ابن قتيبة لأفضلية المعنى، ولحملة المعنى باللفظ في إطار الصياغة الواحدة، فإنه حافظ على الثنائية، وقد حافظ أيضاً على علاقة المعنى بالقيمة الأخلاقية، وهذا ما حرمته رؤية النص في ذاته ومن داخله.

اللفظ والمعنى – إمكانية التفاوت

ويرى ابن طباطبا 322-864هـ أن العلاقة بين اللفظ والمعنى تفضي إلى أولوية المعنى، ولكنه يُقر بتكميل الطرفين وجودياً، وهذا الإقرار لا يُلغي حدوث التفاوت بينهما، رغم دعوته إلى المشاكلاة والمطابقة بين الطرفين، وحدود التفاوت – كما يرى ابن طباطبا - يهدى العمل الأدبي "النص" بالدونية، أو الملهلة، ولكنه لم ينس أن ينوه بكمال كل طرف مستقلاً عن الآخر، فلا يستطيع أي طرف أن يشكل الآخر إلا بقدر ارتقائه وجودته، يقول (ابن طباطبا، 1956، ص 8): إن بعض المعاني تطلب "الالفاظ تشاكلها فتحسن فيها، وتভق في غيرها، فهي لها كالعرض للجارية الحسنة التي تزداد

حسناً في بعض المعارض دون بعض، وكم من معنى حسن قد شين بمعرضه الذي أبرز فيه، وكم معرض حسن قد ابتذل على معنى قبيح أليس... وكم من حكمة غريبة قد ازدرت لرثائة كسوتها، ولو جلبت في غير لباسها ذلك لكثير المنشرون إليها".

وتأسيساً على القاعدة التي وضعها "الفصل بين طرق الشكل والمحتوى داخل الصنعة الشعرية" فإنه يتصور الكمال في إنجاز التوافق بين جودة المعنى وحسن المعرض، وهنا يصل إلى تعاضد عنصري الدلالة، يقول: "أحسن الشعر هو ما يوضع فيه كل كلمة موضعها حتى يطابق المعنى الذي أريده له" (ابن طباطبا، 1956، ص 127)، ويوضح أن القاعدة في المطابقة - رغم إصراره على إحداث التشاكل بين الطرفين - يسلم بتبعة الله لفظ المعنى، ويبدو ابن طباطبا قد وقع تحت تأثير النزاع الثقافي الدائر في عصره بين شعوب دولة الخلافة، فما إلى المعنى خلاف الجاحظ الذي مال إلى اللفظ. ويرى ابن طباطبا القيمية كامنة في الصدق، والصدق عنده مزدوج: الأول خارجي ويقوم على الأمانة في النقل، نقل الموصوف من دون أي تحريف، ويتطابق فيه المعنى مع أصوله الاجتماعية العقلية، والثاني داخلي يتضمن في قصد الصدق في التعبير عن ذات النفس" (ابن طباطبا، 1956، ص 120) ويعتمد مبدأ الصنعة، ويراهما ماثلة في إتقان اللفظ، وفي إبداع المعنى، ولا يرى الاختلاف محققاً إلا بإبقاء "اللفظ والمعنى والتأليف" حقهما من الإتقان، ويدلي الناقد المعاصر جابر عصفور برأيه في مسألة المعنى عندما يكون ثرياً، فيقول: "من الواضح أن المعنى الذي م XPath في الفكرة من الألفاظ التي يختارها في إبداع المعنى، ولا يرى الاختلاف محققاً إلا بإبقاء "اللفظ والمعنى والتأليف" حقهما من الإتقان، وكل ما يطرأ عليه هو تقبله لـ "الصياغة الجديدة"، وظهوره من خلال شكل متميز، لكن المعنى في ذاته يظل متصلًا بالحياد" (جابر عصفور، 1982، ص 45). ومن دلائل تقديم المعنى عند ابن طباطبا الرأي الذي قدّمه في السرقات الذي أسرسه على الثنائية، فيرى: "أن الشاعر إذا تناول المعاني التي قد سبق إليها، فأبرزها في أحسن من الكسوة التي علمها لم يعب، بل وجّب له الفضل في لطفه وإحسانه فيه" (ابن طباطبا، 1956، ص 76). وهو هنا يحصر كما العادة حدود الاختراع أو الابتداع في هامش الصياغة التي تتجدد بها حياة هذا المعنى، وما يستخلص من آراء ابن طباطبا أنه يصدر في آرائه من خلال تصوّره النص على أساسٍ من اللفظ والمعنى، وتصوّره هذا يسمح له أن يتبنّى فكرته عن التأليف أو النسج، لتحقيق الانسجام والسلامة في النص، أو أن يكون كالكلمة الواحدة تحقيقاً لوحدة المستويات المختلفة في النص.

النص بين صورة المعنى وفكرة الاختلاف

يرى قدامة بن جعفر 873-948م أن المعنى يتنزل على مستويين: الأول مستوى العنصر الذي يشمله وغيره من عناصر النص التركيب الاختلاف الشامل، وهذا يغدو مادة غير مفارقة لشكلها، والثاني مستوى المعنى في ذاته، حيث يبحث فيه عن قيمته وغايتها، وينضبط درسه - في المستوى الثاني - في مسارين: محاصرته من منظور الغرض، وتشخيصه ضمن قالب منطقي توضح فيه حدود المعنى عامة، وهو ما أطلق عليه "نوعت المعاني وعيوها".

وتنزل المعنى في حقل الغرض يحكمه قانون جماع الوصف فيه: "أن يكون المعنى موافقاً للغرض المقصود، غير عادل عن الأمر المطلوب" (قدامة بن جعفر، ص 91). وهنا يقتضي المعاني حسب أوضاعها في الأعراض مشدوداً في كل ذلك إلى مشكلة الوظيفة، ثم إلى قيمة الوظيفة، التي لا تتعارض مع الدعوة إلى الغلو ورفض الاقتصار على الحد الأوسط، وذلك أن الغلو عند قدامة "أجدول المذهبين، وامتداد إلى المثل وبلوغ النهاية في النعت" (قدامة بن جعفر، ص 94)، من دون أن يعكر أهداف الوظيفة المتواخدة، بل يدخل في تصور مثالي غايته الفضيلة.

و عموماً يتناول قدامة عالائق المعنى كما يراها مشخصة في: صحة التقسيم، وصحة التفسير، وصحة المقابلة والمبالغة، والتكافؤ، والالتفات، ثم يخلص إلى بحث عيوبها، ويدرك من عيوب المعاني إيقاع الممتنع فيها، في حال ما يجوز وقوعه، ويمكن كونه، وهذا يخالف الغلو في المعنى، لينتهي إلى اعتبار مخالفة العرف، ونسبة الشيء إلى ما ليس له من هذه العيوب" (قدامة بن جعفر، ص 95). ويشير الناقد إحسان عباس إلى سبب انجذاب قدامة للمعنى بقوله: "لا شك في أن الأثر الفلسفى والمنطقي للذين يشكلا منطلقات فى رصد المعنى على هذا المستوى كانوا خلف وسم قدامة بأنه "كان منحرًا إلى تقدير المعنى" (إحسان عباس، 1983، ص 190)، وكان يرى أن الطرافاة والاستغراب في المعاني ليست من علامات الجودة، إذا كانت المعاني مما لا يجعل القبيح منها حسناً لسبق الساق إلى استخراجها، كما لا يجعل الحسن قبيحاً للغفلة عن الابتداء"(قدامة بن جعفر، ص 152).

أما مستوى البحث في عناصر البنية أفراداً فيظهر في تفصيه خصائص المعنى واللفظ، ليتسنى له إحداث أوجه التألف بينها جميعاً، فمن ثنائيات ضامنة لكل عنصرين على حدة، وكانت هذه المباشرة المفككة للعناصر من مقتضيات منهجه، ويرى أن استعمال اللفظ على غير سبيل الإعراب واللغة عيبٌ من العيوب المسيئة للبنية، وفي النهاية يتحقق جوهر الاختلاف في علاقة اللفظ والمعنى التي تمثل قطب الرحى لمجمل علاقتي العناصر في البنية الشاملة، وتبرز عوجها علامة المعنى بصورةه في أشكال من التألف، وتحقيق المساواة بين الطرفين بأن تكون الألفاظ قوالب للمعنى، وتأخذ العلاقة أحياً أخرى طابع التلميح الذي يحقق كثافة في المعنى بحيث يكون اللفظ القليل مشتملاً على معانٍ كثيرة بإيماء أو لمحٍ تدل عليها"(قدامة بن جعفر، ص 154-155).

اللفظ والمعنى في إطار بنية النص

يقول إمام البلاغة عبد القاهر الجرجاني 1078م، 471هـ: "إنك إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك، لم تحتاج إلى أن تستأنف، فكرًا في ترتيب الألفاظ، بل تجدها تترتب لك بحكم أنها خدم للمعاني، وتابعة لها، وللحقة بها، وأن العلم بمواقع المعاني في النفس، علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في

"النطق" (الجرجاني، 1978، ص44)، والتساؤل المطروح هو ما نوع العلاقة القائمة بينهما؟ أهي علاقة توحد أم علاقة استقلال، وكان جواب الجرجاني: "الالفاظ أوعية للمعاني، مما يُستنتج أن تكون الأوعية على قدر المعاني قادرة على احتواها، فهل القول ممكن: إن العلاقة بينهما علاقة الوعاء بما فيه، تحتويه حيناً، ويفرغ منه حيناً آخر.

ويذكر الجرجاني في رسالة الشافية أن "لكل نوع من المعنى نوع من اللفظ، وهو به أخص وأولى، وضرور من العبارة هو بتأدبة أقوم، وهو فيه أحلى" (الجرجاني، 1976، ص117)، وقد تضمن الكلام السابق إشارة شبه أكيدة إلى رفض أن يكون للمعنى الواحد العديد من الصور الفظوية، رغم ما أفادته أفعال التفضيل من المقارنة بافتراض صور أخرى، قد تكون أقلّ وضوحاً وانتظاماً من غيرها، وهنا يمكن أن يتبثق سؤال مهم، وهو هل من تراتبية لصور المعنى الواحد؟

وقد استطاع الجرجاني أن يتخلص من ازدواجيتين معاً في دلائل الإعجاز: الأولى ازدواجية المعنى في الوجود، في النفس، في الكلام، والثانية ازدواجية التعبير بين اللفظ والمعنى، ويزعم أن المعنى القائم في النفس هو المعنى القائم في الألفاظ نفسه، فترتيب المعاني يقتضي ترتيب الألفاظ، وعلى نحو تلقائي، وما عملية الكلام إلا تسريب للمعنى مرتباً كاملاً للألفاظ، وإذا ما وحد المعنى في الوجود سواء أكان في حركته داخل النفس، أم في تحليه في أوعية الألفاظ، فلكل معنى صورة واحدة في اللفظ، لا يمكنه أن يتلبس غيرها، لأن التقديم والتأخير والتذكير والتعريف والإخبار بالاسم أو بالفعل، وكل تحريك في اللفظ يقتضي تحولاً في المعنى وتغييراً، ولا يوجد للمعنى الواحد أكثر من لباس" (الجرجاني، 1978، ص44,83,85,100) وقد فتح آراء الجرجاني هذه آفاقاً جديدة لتقديره على البلاغة والنقد، وأسهمت في عملية الانفصال التدريجي للنقد عن البلاغة، ليذهب بعيداً عنها، وما كانت عملية الانفصال لتحدث فجأة على يد الجرجاني، فقد مرّ الدرس النقدي بأطوارٍ منها إسهامات "الإعجاز" القرآني في تقدم الاتجاه النقدي، ومما الثقافة الشرقية "الفارسية، الهندية".

وأما نظرية النظم التي امتاز بها الجرجاني فمختلفة عن فكرة النظم عند المتقدم عليه القاضي عبد الجبار الممذاني 415هـ - 1025م، فلا تعني نظرية النظم لدى الجرجاني الشكل العام الذي يميز الشعر عن النثر، وإنما تعني عنده: البنية الداخلية للنص، والعلاقات القائمة بين الألفاظ من أجل انتاج الدلالة، وهذا مدخل نظرية النظم إلى علم البلاغة، ولعل الفصاحة والبلاغة هما المقولتان اللتان أطلق عليهما الجرجاني "النظم" فالتفاضل عنده لا يجوز بين مفردتين معروتين، يقول: "فهل يقع في وهم -- وإن جهد-- أن تتفاضل المفردتان من غير أن ينظر إلى المكان الذي تقعان فيه، من التأليف والنظم؟" (الجرجاني، 1978، ص36).

ولم يكن عبد القاهر هو من ابتدع فكرة النظم، وإنما أرسى أساسها القاضي عبد الجبار الممذاني تحت مسمى التأليف، بينما أسس الجرجاني نظرمه على المنهج النحوي، ومن مصطلحات عبد الجبار الضم، الذي أشار إليه أبو الحسن علي بن عيسى بن عبد الله الرمانى 994-384هـ تحت مسمى التأليف أيضًا.

وعلى الرغم من نصف قرن يفصل الجرجاني عن عبد الجبار، فقد تمثله وأفاد من عمله "المغني في أبواب التوحيد والعدل" وقد اقتفي أثره بمقدولة "ثنائية طبقات البلاغة وشرط الطبقة عنده" أن يبلغ الأمر منها إلى حيث يهرب ويقهر، حتى تقطع الأطماء عن المعارضة، وتحرس الألسن عن دعوى المدانة حتى لا تحدث نفس صاحبها بأن يتحدى" (الجرجاني، 1976، ص129)، ويقصد طبقة القرآن، وكل ما غيره يشكل طبقة أخرى تخص فصحاء الناس، وقد وافق أستاذه عبد الجبار وذهب مذهبه في تقسيمه الأنف الذكر فقال: "إن الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة، لا من حيث هي كلمة مفردة، وأن الألفاظ تثبت لها الفضيلة وخلافها في ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تلتها، أو ما أشبه ذلك مما لا تعلق له بتصريح اللفظ" (الجرجاني، 1976، ص64)، ولم يفته أن وضع المقاييس التي تجعل البلاغيين يؤمنون الانزلاق فالمعنى هو المقاييس الدائم الذي يعطي الوجه والفرق المزية أو يسلمه إياها، وبعد هذا المقاييس مبتعث من فكره الإسلامي "الكلامي" يقول: "إنك تتوكى الترتيب في المعنى، وتعمل الفكر هناك، فإذا تم لك ذلك أتبعها الألفاظ وقفوت لها آثارها، وأنك إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك لم تحتاج إلى أن تستأنف فكرًا في ترتيب الألفاظ، بل تجدتها تترتب بحكم أنها خدم للمعنى وتابعة لها، ولاحقة بها، وأن العلم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق" (الجرجاني، 1978، ص44) ومن الممكن القول: إن الجرجاني بعد أن أسس نظرية النظم تمكّن من دفع العلاقة بين اللفظ والمعنى إلى مستوى عالٍ و جديداً تمثل في بحث العلاقة بينهما في ضوء توخي معاني النحو.

الخاتمة

اتخذت ثنائية "اللفظ والمعنى" في علاقتها الجدلية بين قطبيها في الدرس النقدي القديم مسارات متعددة تمثلت في الانحياز تارة إلى قطب اللفظ وتارة إلى قطب المعنى، وتارة في إطار التكامل في بنية النص في إطار توخي معاني النحو، وتارة في إطار تصور فلسفى: الهيولي والصورة. والباحثة ترى أن الانحياز إلى واحد من قطبي ثنائية اللفظ والمعنى يفضي إلى هضم وقضم القطب الآخر، ويبعد عن مسار التكاملية وعن تفاعل اللفظ والمعنى في إطار بنية النص، وأن أفضل مسارات دراسة اللفظ والمعنى تمثلاً في دراستها في إطار من الهيولي والصورة كما فعل الفلاسفة، وفي إطار

من توخي معاني النحو في إطار بنية النص كما فعل الجرجاني.

وترى الباحثة أنه على الرغم من تقدم الدرسین النقدی و البلاغی على مدى قرون طويلة تمثلت في ظهور مناهج نقدية حديثة ، و مدارس بلاغية عديدة ، إلا أن حضور تلك الثنائيّة في علاقتها الجدلية ظل يحتفظ بالقُوَّة و بريقه ، بل ازداد أَلْقًا و حضوراً و بُرِزَتْ لتلك الجدلية مسارات جديدة في المذهب الرمزي، و مباحث السيميائية الحديثة و مستويات و مجالات الصورة الفنية و تحليلاتها مما يترك الباب مفتوحاً على مصraعه في إطار البحث عن مستويات جديدة لتفاعل قطبي تلك الثنائيّة، مما يستدعي بحوثاً جديدة لدراستها في ضوء مناهج و مدارس النقد و البلاغة الحديثة.

المصادر والمراجع

- ابراهيم، ط. أ. (1985). *تاريخ النقد الأدبي عند العرب*، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ابن جعفر، ق. (د.ت). *نقد الشعر*، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ابن جني، أ. (ت392هـ)، (د.ت). *الخصائص*، تحقيق: محمد علي النجار، ط 2، دار الهدى للطباعة.
- ابن سينا. (ت427هـ)، (1970). *كتاب الشفاء*، تحقيق: محمود الخضرى، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة.
- ابن طباطبأ، م. (1956). *عيار الشعر*، تحقيق: طه الحاجري ومحمد زغلول سلام، المكتبة التجارية، القاهرة.
- ابن قتيبة، ع. (1954). *تأويل مشكل القرآن*، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة.
- ابن مسکویه، أ. (1913). *الفوز الأصغر*، ط 1، بيروت.
- إخوان الصفا وخلان الوفا. (1928). *الرسائل*، تصحيح: خير الدين الزركلي، المكتبة التجارية، القاهرة.
- التوحیدي، أ. (ت412هـ)، (1953). *الامتناع والمؤانسة*، تحقيق: أحمد الزين أحمد أمين، ج 1، المكتبة المصرية، القاهرة.
- الجاحظ، ع. (ت 255هـ)، (1961). *رسائل الجاحظ*، تحقيق: عبد السلام هارون، ج 1، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- الجاحظ، ع. (ت 255هـ)، (1969). *الحيوان*، تحقيق: عبد السلام هارون، ط 3، دار إحياء التراث.
- الجاحظ، ع. (ت 255هـ)، (1951). *البيان والتبيين*، تحقيق: عبد السلام هارون، ج 1، لجنة التأليف والنشر والترجمة، القاهرة.
- الجرجاني، ع. (1954). *أسرار البلاغة*، تحقيق: هـ ديت، مطبعة وزارة المعارف، اسطنبول.
- الجرجاني، ع. (1976). *الرسالة الشافية* ضمن ثلاثة رسائل في الإعجاز القرآني، تحقيق: محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، القاهرة.
- الجرجاني، ع. (1978). *دلائل الإعجاز*، تحقيق: محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت.
- حاج صالح، ع. (1974). *مدخل إلى علم اللسان الحديث*، مجلة اللسانيات، عدد 4، معهد العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر.
- دك الباب، ج. (1996). *النظريّة العربيّة للغوية الحديثة*، اتحاد الكتاب العرب، دمشق.
- الشهرستاني، أ. (ت548هـ). *نهاية الاقدام في علوم الكلام*، تحقيق: الفردجيو، مكتبة المثنى، بغداد.
- عباس، إ. (1983). *تاريخ النقد الأدبي*، ط 1، دار الثقافة، بيروت.
- عبد البديع، ل. (1970). *التركيب اللغوي للأدب*، ط 1، مكتبة الهبة المصرية، القاهرة.
- عصفور، ج. (1982). *مفهوم الشعر*، المركز العربي للثقافة والعلوم.
- الفارابي، أ. (ت339هـ)، (1970م). *كتاب الحروف*، تحقيق: محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، لبنان.
- القرطاجمي، ح. (1981). *منهاج البلاغاء وسراج الأدباء*، تحقيق: محمد الحبيب بن الخوجة، ط 2، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- الكندي، ي. (ت252هـ)، (1950). *رسائل الكندي الفلسفية*، تحقيق: محمد عبد الهادي أبو ريدة، دار الفكر، مطبعة الاعتماد، مصر.
- المسيدي، ع. (1981). *قراءات مع الشافعي والمتبنّي والجاحظ وأ ابن خلدون*، الشركة التونسية للتوزيع، تونس.
- الموسوعة العربية الميسرة. (1986). ج 1، مؤسسة فرنكلين، القاهرة.
- ناصر، ع. (2007). *اللغة والتأويل مقابلات في البيرمونطيقا الغربية والتأويل الإعلامي*، ط 1، منشورات الاختلاف، الجزائر.
- النشار، ع. (1947). *مناهج البحث عند مفكري الإسلام*، ط 1، دار الفكر العربي، القاهرة.

References

- Ibrāhīm, T. (1985). *Tārīkh al-naqd al-Adabī‘inda al-‘Arab*, Beirut: DKI
- Ibn Ja‘far, Q. (n.d). *Naqd al-shi‘r*, Beirut: DKI
- Ibn Jinnī, A. (n.d.). *al-Khaṣā’is*, Algeria: Dār al-HudáforPrinting
- Ibn Sīnā, A. (1970).*Kitāb al-Shifā’*, Cairo: al-Hay’ah al-Miṣriyah lil-Kitāb

- Ibn Ṭabāṭabā, M. (1956). ‘Iyār al-shi‘r, Cairo:al-Maktabah al-Tijāriyah
- Ibn Qutaybah, A. (1954). Ta’wilmushkil al-Qur’ān, Cairo: Issa al Halabi Printing House
- Ibn Qutaybah, A. (1967). al-shi‘rwa-al-shu‘arā’, Cairo:Dar Al Maarif
- Ibn Miskawayh, A. (1913).al-Fawz al-aṣghar, Beirut.
- Ikhwān al-Ṣafāwa-Khullān al-Wafā. (1928). al-rasā’il, Cairo: al-Maktabah al-Tijāriyah.
- al-Tawḥīdī, A. (1953). al-Imtā‘wa-al-mu‘ānasah, Cairo: al-Maktabah al-Miṣrīyah
- al-Jāhīz, A. (1961). Rasā’il al-Jāhīz, Cairo: Al-Khānjī Library
- al-Jāhīz, A. (1969). al-ḥayawān, Beirut: Dārlīḥyā’ al-Turāth
- al-Jāhīz, A. (1951). al-Bayānwa-al-tabyīn, Cairo: Lajnat al-Ta’līfwa-al-Nashrwa-al-Tarjamah.
- al-Jurjānī, A. (1954). Asrār al-balāghah, Istanbul: Ministry of Knowledge printing house
- al-Jurjānī, A. (1976). al-Risālah al-shāfiyahqādimnathalāthRasā’ilfī al-i‘jāz al-Qur’ānī, Cairo: Dār al-Ma‘ārif
- al-Jurjānī, A. (1978). Dalā’il al-i‘jāz, Beirut: Dār al-Ma‘rifah
- Hājj Šālih, A. (1974). madkhalilā‘ilm al-lisān al-ḥadīth, Algeria: Algeria University.
- Dakk al-Bāb, J. (1996). al-naẓarīyah al-‘Arabīyah al-lughawīyah al-ḥadīthah, Damascus: Ittiḥād al-Kitāb al-‘Arab
- al-Shahrastānī, A. (n.d.). nihāyat al-iqdāmī‘ulūm al-kalām, Baghdad: Al-Muthanna library
- Abbās, I. (1983). Tārīkh al-naqd al-Adabī, Beirut: Dār al-Thaqāfah
- Abd al-Badī‘, L. (1970). al-tarkīb al-lughawīlil-adab, Cairo:Al-Nahḍah al-Miṣrīyah Library
- Aşfūr, J. (1982). Maṭhūm al-shi‘r, Arab center for culture and science
- al-Fārābī, A. (1970). Kitāb al-ḥurūf, Beirut: Dar al-Mashriq
- al-Qartājannī, H. (1981). Minhāj al-bulaghā’wa-sirāj al-Udabā, Beirut: Dār al-Gharb al-Islāmī
- al-Kindī, Y. (1950). Rasā’il al-Kindī al-falsafīyah, Cairo:Dār al-Fikr
- al-Masaddī, A. (1981). qirā’ātma‘a al-Shābbīwa-al-Mutanabbīwa-al-Jāhīzwa-Ibn Khaldūn, Tunisia: Tunis Company for Distribution
- al-Mawsū‘ah al-‘Arabīyah al-muyassarah, (1986). Cairo: Mu’assasatfrnklyn
- Nāṣir, I. (2007). al-lughahwa-al-ta’wilmuqārabātfīalhyrmwnytyqā al-Gharbīyahwa-al-ta’wīl al-I‘lāmī, Algeria
- al-Nashshār, A. (1947). Manāhij al-Baḥth‘indamufakkirī al-Islām, Cairo: Dār al-Fikr al-‘Arabī.